

آليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة... نماذج من التجربة المصرية

د. محمد محمود عبدالله يوسف

المدرس المساعد بقسم التخطيط العمراني – كلية التخطيط العمراني والإقليمي

جامعة القاهرة

Mmyoussif@yahoo.com

+201001743409

المحور الثامن

الملخص

تحتل المشروعات الصغرى والمتوسطة بأهمية كبيرة سواءً على المستوى الفردي أو المؤسسي من قبل المستثمرين ، أو على مستوى القادة وصانعي السياسات وذلك بسبب أهميتها في الاقتصاد القومي من توفير للعمالة ومساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والتدفقات الرأس مالية ودورة رأس المال وغير ذلك من العوامل والمتغيرات التي تؤثر تأثيراً كبيراً في الاقتصاد المحلي. وتمثل أهداف البحث في تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، تحديد أهمية وحجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة رصد آليات تمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، عرض نماذج من التجربة المصرية ، وتقديم توصيات حول تفعيل وتشجيع تمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويقوم الباحث بدراسة وتحديد آليات تمويل ودعم هذه المشروعات وبالاستناد إلى التجربة المصرية من خلال الفصول التالية:

الفصل الأول : المشروعات الصغيرة والمتوسطة: المفهوم والأهمية

يقوم الباحث بعرض وتحليل مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني: آليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يستعرض الباحث الآليات المختلفة لدعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل التمويل الرسمي وغير الرسمي ، رأس المال المخاطر ، التأجير التمويلى ، البورصات الخاصة بالمشروعات الصغيرة ، التمويل الإسلامى ، برامج التدريب والتسويق.

الفصل الثالث: نماذج من التجربة المصرية

قام الباحث بعرض جوانب من التجربة المصرية مثل الجهات الراعية ووسائل التمويل ، و التجربة المصرية في بورصة النيل للمشروعات الصغرى والمتوسطة ، إنشاء وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعهد المصرفى المصرى ، البرنامج المصرى للتنمية المشروعات (EEDP) ، تأسيس بوابة المشروعات الصغرى والمتوسطة بمركز المعلومات وعم اتخاذ القرار ، برنامج بنك مصر لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، البرنامج التدريبى للمجلس القومى للمرأة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وغير ذلك من النماذج.

الفصل الرابع: نتائج وتوصيات

توصل الباحث إلى عدد من النتائج مثل أن تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو مفهوم نسبي ، وأن الأثر الاقتصادى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلى أو القومى كبير ، وأن هناك طرق عديدة لتمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، كما قدم الباحث عدة توصيات لتفعيل وتشجيع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المنهجية: استخدم الباحث المنهج الوصفى في دراسة المفاهيم المختلفة مثل مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، واستخدم المنهج التحليلي والإحصائي في دراسة آثار وحجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وآليات التمويل ، كما استخدم الباحث المنهج التطبيقي من خلال عرض نماذج من التجربة المصرية

الخاصة بدعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مقدمة

يعد الأثر الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على درجة عالية من الأهمية فقد ثبت عالمياً أن للصناعات الصغيرة والمتوسطة دور في توفير نحو 80% من مجموع فرص العمل في معظم اقتصاديات العالم ، وتساهم بنحو 85% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لها. وتحظى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدم والنامي على السواء ، وذلك انطلاقاً من الدور الحيوي لهذه المشروعات في تحقيق الأهداف التنموية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، فالدلائل تشير إلى أن هناك اتجاهاً عالمياً متسارعاً لدعم ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً للأهمية المتزايدة لهذه المشروعات.

الفصل الأول : المشروعات الصغيرة والمتوسطة: المفهوم والأهمية

1-1 مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يعد مصطلح المشروعات الصغيرة مصطلحاً واسع الانتشار ، ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأة صغيرة تستخدم عدداً معيناً من العمال ، ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملّاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية. (1)

وتتعدد تعريفات المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى درجة تكاد أن يكون لكل دولة تعريفها الخاص ، فقد كشفت دراسة لمعهد ولاية جورجيا بأمريكا عن أن هناك أكثر من 55 تعريفاً مختلفاً في 75 دولة ، وترجع صعوبة تحديد مفهوم محدد للمشروعات الصغيرة إلى صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين مشروع وآخر أو قطاع وآخر بسبب العديد من القيود مثل اختلاف درجة النمو الاقتصادي ، تنوع فروع النشاط الاقتصادي ، تعدد المصطلحات التي تشير إلى المشروعات الصغيرة. (2)

والجدول التالي رقم (1) يوضح التعريفات المختلفة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومعايير التعريف

جدول رقم (1) التعريفات المختلفة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمعايير المستخدمة

الدولة	عدد العمالة	معايير أخرى
الولايات المتحدة - مشروعات صغيرة	- أقل من 500 عامل.	- مبيعات أقل من 5 مليون دولار سنوياً.
الاتحاد الأوروبي: -مشروعات متناهية الصغر. -مشروعات صغيرة -مشروعات متوسطة	-أقل من 10 عمال. -أقل من 50 عامل. -من 50 الى 250 عامل.	مبيعات أقل من 7 مليون يورو سنوياً أو 5 مليون يورو حجم الأصول. مبيعات أقل من 40 مليون يورو سنوياً أو 27 مليون يورو حجم الأصول.
تركيا: -مشروعات متناهية الصغر -مشروعات صغيرة	-أقل من 10 عمال. -من 10 الى 49 عامل.	لا يوجد.

	- من 50 الى 199 عامل.	مشروعات متوسطة
	- من 15 الى 50 عامل. - من 51 الى 200 عامل.	تايلاند مشروعات صغيرة مشروعات متوسطة
-المشروعات الصغيرة (أقل من 50 مليون باهت حجم الأصول). -المشروعات المتوسطة(أقل من 200 مليون باهت حجم الأصول).	لا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملاً.	مصر مشروعات صغيرة مشروعات متناهية الصغر
لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه. يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه.	- لا يزيد عدد العاملين بالمشروعات الصغرى على (25) عنصراً. - لا يزيد عدد العاملين بها على 50 عنصراً.	ليبيا المشروعات الصغيرة المشروعات المتوسطة
-لا تتجاوز قيمة الإقراض أي رأس المال التأسيسي الذي يمنح لهؤسسة بهذا الحجم (2.5) مليون دينار كحد أقصى. - لا تتجاوز قيمة الإقراض لرأس المال التأسيسي (5) ملايين دينار كحد أقصى.		دول مجلس التعاون الخليجي صغيرة متوسطة
- تلك المنشآت التي يبلغ متوسط رأسمالها المستثمر أقل من مليوني دولار. - المنشآت التي يستثمر كل منها 6 مليون دولار.	أقل من 100 عامل في الصناعة ، وأقل من 50 عامل في قطاع الخدمات.	إستراليا المشروعات الصغيرة
	- المشروع الصغير يعمل به أقل من 50 فرد - المشروع المتوسط من 51-99	اليابان صغيرة متوسطة
رأس المال المستثمر اقل من 50 مليون.	عدد العاملين فيها من 1-4 عمال ، يتراوح عدد العمال فيها من 5-20 عامل ،	فلسطين صغيرة متوسطة
	هي التي توظف أقل من 50 عاملاً في الدول النامية ، وأقل من 500 عامل في الدول المتقدمة.	البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية المشاريع الصغيرة والمتوسطة
	-يعمل بها أقل من 5 عمال. - يعمل بها 6-15 عاملاً. - يعمل فيها من 15-50 عاملاً.	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين مشروعات متناهية الصغر مشروعات صغيرة مشروعات متوسطة
- رأسمالها المستثمر في الأصول الثابتة (عدا الأرض والأبنية ورأس المال العامل) اقل من 5000 دولار أمريكي . - رأسمالها المستثمر في الأصول الثابتة أقل من 15000 دولار ، - تستثمر من 15000-25000 في الأصول الثابتة		

المصدر: إعداد الباحث (3)

وهناك معايير تعتمد على التفرقة بين المنشآت الصغيرة والمنشآت الكبيرة من خلال الاعتماد على المعايير الكمية ، ومعايير أخرى تعتمد على تحليل مكونات المنشآت الصغيرة ، وهي تقوم على ثلاث معايير أساسية هي معيار طبيعة النشاط ، معيار تنظيم الإنتاج ، و معيار الإطار التنظيمي للنشاط. (4)

2-1 أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ثبت عالمياً أن للصناعات الصغيرة والمتوسطة دور في توفير نحو 80% من مجموع فرص العمل في معظم اقتصاديات العالم ، وتساهم بنحو

85% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لها. (5)

وتحظى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدم

والنامي على السواء ، وذلك انطلاقاً من الدور الحيوي لهذه المشروعات في تحقيق الأهداف التنموية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ،

فالدلائل تشير إلى أن هناك اتجاهاً عالمياً متسارعاً لدعم ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً للأهمية المتزايدة لهذه المشروعات في

اقتصادات الكثير من الدول.

وقد حققت هذه المشروعات نتائج ملموسة في الإنماء الاقتصادي والاجتماعي من عدة جوانب ، يأتي في مقدمتها تعبئة الموارد البشرية واستيعاب

نسبة كبيرة منها والحد من ظاهرة البطالة ، قدرة هذه المشروعات الاقتصادية على إحداث التحول في علاقات وقيم العمل والإنتاج ، تدعيم

الاقتصاد الوطني بمشروعات اقتصادية تقع في نطاق أعمال التشغيل الحرة القائمة في الكثير منها على نماذج الابتكار والتجديد ، وتحقيق المنافسة

الاقتصادية وإحداث التراكم الرأسمالي للاقتصاد الوطني ، والشكل التالي يوضح أهمية وخصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

شكل رقم (1) أهمية وخصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ثانياً: خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: عصام الدين على العاصي ، **تطوير نظام المعلومات الصناعية بإحاضات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** ، ندوة تطوير قطاع المعلومات الصناعية في الدول العربية ، بيروت ، نوفمبر 2010م ، نقلاً عن بيانات البنك الأهلي المصري.

كما يلاحظ قيام العديد من الدول بمنح حوافز وإعفاءات لنشر المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات الإشرافية لتطوير وابتكار هياكل وبرامج للإقراض والمساعدات المالية والتقنية لضمان نجاحها ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام. فعلى سبيل المثال توجد في كندا ثلاثة منظمات لمساعدة المواطنين على تمويل مشروعاتهم بالقروض أو الضمان ، وهي صندوق المشروعات الصغيرة ، شركة التنمية الصناعية ، والبنك الفيدرالي لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وفي المنطقة العربية يحتل هذا القطاع مكانة مميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول ، ويتوقع لهذه المشروعات أن تكون قائدة لقاطرة النمو الاقتصادي العربي ، وأن تساهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة لمواجهة النمو السكاني المطرد.(6)

وقد شهدت حافطة ارتباطات استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في المؤسسات المالية المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعاً هائلاً على مدى السنوات الخمس الماضية حيث زادت بنسبة 271 في المائة ، لتصل إجمالاً إلى 6.1 مليار دولار في نهاية السنة المالية 2009م.(7)

ولكن يجب التنويه أن تعدد المؤسسات الصغير ومتوسطة الحجم ليس بالضرورة أن يكون له انعكاس إيجابي على الاقتصاد ، وخصوصاً إن كانت مؤسسات متعثرة وتعاني من مشاكل عديدة وبالأخص مشاكل متعلقة بأنظمتها الإدارية ، فإن لم يكن هناك أنظمة إدارية فاعلة بهذا النوع من المؤسسات فسينعكس ذلك سلباً على كفاءة أدائها ، وبالتالي يؤدي إلى تعثرها وإفلاسها وتصحح عائقاً اقتصادياً قد يساهم في تفاقم البطالة من جهة وازدياد مشكلة الفقر من جهة أخرى.(8)

الفصل الثاني: آليات دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المصرفية بصفة خاصة لأنها تفتقر إلى التدفقات النقدية اللازمة لتنفيذ استثمارات كبيرة ، وهي لا تتمتع بنفس قدرة الشركات الكبيرة على الوصول إلى الأسواق الرأسمالية ، إلى جانب افتقارها غالباً إلى الموظفين المؤهلين القادرين على أداء المهام والوظائف المالية.

وبالتالي يمكن أن تؤدي القروض البنكية طويلة الأجل إلى تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار في توسيع النشاط دون فقدان الملكية ، وبالإضافة إلى ذلك فإن القروض قصيرة الأجل وقروض رأس المال العامل تساعد هذه المؤسسات على تحقيق النمو بصورة تدريجية متصاعدة كما يمكن أن تؤدي خدمات الإيداع المصرفي ومنتجات المعاملات المصرفية إلى تحسين كفاءة التشغيل وتمكين هذه المؤسسات من إسناد الوظائف المالية إلى مصادر خارجية.

ومن شأن منتجات التمويل طويل الأجل - مثل القروض التي لها آجال ذات آجال الاستحقاق أطول وقيود قليلة للغاية على أوجه استخداماتها .

أن تتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستثمار الرأسمالي اللازم للتوسع الاستراتيجي في أنشطة الأعمال كعمليات البحوث والتطوير أو شراء الممتلكات والمعدات ، وربما تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في الحصول على هذه الأنواع من القروض بسبب عدم كفاية السجلات المالية أو عدم توافر الأصول التي يمكن استخدامها كضمانات رهنية. (9)

وقد جرى التركيز خلال السبعينيات وحتى أوائل الثمانينيات على الهيكل التكنولوجي كثيف العمالة باعتباره العامل الأساسي الذي يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تخلق من خلاله فرصاً جديدة للعمل ، أما خلال السنوات الأخيرة فقد تحول الاهتمام بصورة تدريجية باتجاه الديناميكية التكنولوجية وروح المبادرة لدى تلك المشروعات وما تتميز به من مرونة وقدرة على الإبداع. (10)

وتتعدد مصادر التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ويمكن تصنيف تلك المصادر كما يلي :

1-2 وفقاً لنوعية التمويل : يمكن تقسيم مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحسب الجهة الممولة كالتالي :

1-1-2 **التمويل الرسمي :** وذلك من خلال المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك ، وشركات التأمين ، وصناديق التوفير والادخار ، وأسواق رأس

المال...الخ.

2-1-2 **التمويل غير الرسمي :** وذلك من خلال القنوات التي تعمل في الغالب خارج إطار النظام القانوني الرسمي في الدولة ، كالاقتراض من الأهل والأصدقاء ، ووكلاء المبيعات ، وجمعيات الادخار والائتمان...الخ. ويقدم التمويل غير الرسمي غالباً معظم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة.

3-1-2 **التمويل شبه الرسمي :** وذلك من خلال الاعتماد في توفير مصادر الأموال اللازمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مؤسسات

التمويل الرسمية ، وفي إقراضها على أساليب غير رسمية ، وذلك من خلال عدة برامج أو نظم فرعية كإقراض المؤسسات المالية التعاونية ،

وصناديق التنمية المحلية... (11)

ويمكن حصر مصادر هذا التمويل في المدخرات الشخصية لهالك المشروع أو إجمالي المدخرات العائلية ، إضافة إلى الاقتراض من البنوك التجارية

في حالة الحاجة لذلك ، أو من البنوك المتخصصة في توجيه التمويل نحو قطاع معين ، أو البنوك المتخصصة في تمويل القطاع الصناعي أو تمويل

القطاع الزراعي ، أو من مصادر أخرى تتمثل عادة في مؤسسات الإقراض المتخصصة وعادة ما تكون هذه المؤسسات مدعومة من قبل الحكومة

والجهات الرسمية.

2-2 رأس المال المخاطر

قامت الدول المتقدمة والعديد من الأسواق الناشئة . في محاولة منها لتعزيز القدرة التنافسية لمشروعاتها الصغيرة والمتوسطة. بتشجيع رأس المال

المخاطر ، ويعني رأس المال المخاطر توفير رأس مال يشارك في الملكية لتأسيس المنشآت وتطويرها ، ويتم تجميع رأس المال المخاطر عادة من

المستثمرين في شكل صندوق يستخدم لتمويل الاستثمارات في الأعمال الخاصة من خلال المشاركة في الملكية (تكون عادة نسبة 20%-40%

في ملكية رأس المال)، ويتم تقديم هذه الخدمة عادة من خلال شركات رأس المال المخاطر والبنوك والممولين الأفراد.

3-2 التاجير التمويلي: يعد التاجير التمويلي وسيلة مبتكرة لكي تحصل المنشآت الصغيرة والمتوسطة على رأس مال متوسط الأجل.

والتاجير التمويلي عبارة عن عقد يسمح بموجبه للمشروع الصغير باستخدام أحد الأصول مقابل سداد دفعات دورية للمؤجر ، والذي يحتفظ بملكية الأصل ، ولأن شركة التاجير التمويلي تحتفظ بملكية الأصل فتعتبر حينئذ دفعات التاجير تكاليف تشغيل أكثر منها رسوم تمويل. وفي نهاية مدة التاجير (3-5 سنوات) يستطيع صاحب المشروع تملك الأصل مقابل سداد مبلغ معين.

وفي شكل آخر من أشكال التاجير (الشراء الإيجاري) يسدد المستأجر دفعة مبدئية مرتفعة (عادة ما تكون حوالي 30% من سعر الشراء) ثم يتم نقل الملكية له تلقائياً عند سداد القسط الأخير ، ويسمح التاجير للمشروع الصغير بالاستفادة من التحول التكنولوجي ، بالإضافة إلى التمويل متوسط الأجل ، وبذلك فإن التاجير التمويلي يقدم بديلاً جذاباً في الاقتصادات التي تعاني من نقص في رأس المال مثل الاقتصاد المصري. (12)

4-2 البورصات الخاصة بالمشروعات الصغيرة

قد ترغب الجهات التي توفر رأس المال من خلال المشاركة في الملكية تصفية استثماراتها كي تعيد استثمارها في مجموعة جديدة من المنشآت الصغيرة القابلة للنمو ، وفي هذه المرحلة يحتمل أن تصبح المنشآت الصغيرة السابقة شركات عامة ناشئة عن طريق التخلي عن وضعها كملكية خاصة ويمكن أن يتم ذلك من خلال طرح أسهمها في البورصة أو من خلال الطرح المبدئي للأسهم على الجمهور. وقد قامت العديد من الدول مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا بتصميم بورصات خاصة للمشروعات الصغيرة تلافياً للمعوقات التي قد تثنى المنشآت الصغيرة عن القيد في سوق الأوراق المالية مثل التكاليف العالية للالتزام بمتطلبات التسجيل في السوق ، وتنسم بورصات المنشآت الصغيرة بنظام لوائح أبسط- يتطلب رفع قدر أقل من التقارير- مما يقلل من تكلفة الالتزام به ، وتوفر هذه البورصات ذات التصميم الخاص طريقاً للخروج من خلال الطرح المبدئي للأسهم على الجمهور لمستثمري القطاع الخاص. (13)

5-2 التمويل الاسلامي: وتتمثل أهم مصادر التمويل الإسلامي فيما يلي:

1-5-2 الصكوك: هناك نوعان من الصكوك الإسلامية كالتالي:

(أ) **الصكوك الخيرية:** وهي صكوك تصدرها مؤسسات التمويل وفقاً للمبدأ الإسلامي " وافعلوا الخير " ، وتستخدم حصيلتها في تمويل المشروعات المتناهية الصغر للمحتاجين ، وفي هذا الإطار يمكن إصدار صكوك وقف تمثل صدقة جارية لصاحبها ، وكذلك صكوك للصدقات التطوعية وكذلك صكوك للزكاة ، لتمكين الفقير من إغناء نفسه بنفسه بصورة تغنيه عن طلب المساعدة من غيره .

(ب) **الصكوك الاستثمارية:** هي صكوك تصدرها مؤسسات التمويل وتستخدم حصيلتها لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وقد تكون تلك

الصكوك مخصصة للاستثمار بصيغة المشاركة المنتهية بالتمليك ، أو المضاربة ، أو المراجعة ، أو البيع الآجل ، أو السلم ، أو الاستصناع ، أو

التأجير التمويلي ، أو صكوك عامة تستخدم للاستثمار بأكثر من صيغة من الصيغ السابقة.(14)

أما حصيللة الصكوك الاستثمارية ، فضلاً عن برامج التمويل المحلية والخارجية فيتم توجيهها لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً

لأساليب التمويل الإسلامية ، من خلال المراحل التالية :

المرحلة الأولى: يتقدم صاحب المشروع الصغير أو المتوسط بطلب لمؤسسة التمويل الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة يعبر فيه عن رغبته في تمويل معين للمشروع.

المرحلة الثانية: تقوم مؤسسة التمويل بدراسة طلب صاحب المشروع الصغير أو المتوسط في ضوء دراسة الجدوى المقدمة منه بالإضافة إلى الاستعلام والزبارة الميدانية للعميل ، ومن ثم التعرف على شخصية العميل ، وسمعته ، ورغبته وقدرته على السداد ، وخبرته ومقدرته على إدارة نشاطه ، مع الوقوف على مركزه المالي ، وطبيعة ما يمكن أن يقدمه من ضمانات سواء أكانت ضمانات عينية أو ضمانات شخصية مثل كفالة شخص آخر مثلاً.

المرحلة الثالثة: تقوم مؤسسة التمويل بتقييم موقف المشروع الائتماني ، وقد ترفض المشروع ، أو تطلب بيانات إضافية لاتخاذ القرار التمويلي ، أو تأخذ بالفعل قراراً بتمويل المشروع إذا تبين لها سلامة موقفه ، وجدواه من الناحية الاقتصادية والاجتماعية . ومن ثم تقوم بتنفيذ القرار التمويلي وفقاً للمبلغ والضمانات والأسلوب التمويلي الإسلامي المناسب ، حيث يتم اختيار واحد أو أكثر من أساليب التمويل الآتية.

2-5-2 المشاركة المنتهية بالتملك

وفيها تقوم مؤسسة التمويل بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التمويل الجزئي لرأس مال المشروع ، على أن يقوم المشروع المتوسط أو الصغير بتمويل الجزء الآخر ، ويكون من حق المشروع شراء حصة مؤسسة التمويل على أساس برنامج زمني ، وأن يحل محلها في الملكية إلى أن تتخارج المؤسسة المالية ، وتؤول الملكية كاملة للمشروع . ويتم الاتفاق في عقد المشاركة على حصة كل منهما في رأس المال وأجل المشاركة ، وكيفية سداد حصة المشروع المتخارج ، وأسلوب الإدارة والتصفية ، وتوزيع الربح والخسارة ، ويكون الربح بحسب ما يتفقان عليه بينما الخسارة تكون وفقاً لنسب رأس المال ، وهذا يدفع بالمشروع إلى الحرص على تحقيق أرباح حتى يتمكن من التخارج ، وبالتالي سرعة انتقال الملكية ، وبخاصة إذا تضمن عقد المشاركة وعداً من مؤسسة التمويل ببيع حصتها كاملة للمشروع إذا قام بسداد حصته .

2-5-3 المضاربة

وفيها تقوم مؤسسة التمويل بتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ويتفق الطرفان معاً على قسمة ما قد يتحقق من ربح من عملية الاستثمار بنسب معينة بينهما ، ولمؤسسة التمويل أن تضع شروطاً تضمن حسن استخدام التمويل ، وإذا تحققت خسارة فإن مؤسسة التمويل تتحملها من الأصل ما لم يثبت أن هناك تقصير أو إهمال أو تعدي من المشروع ، وفي حالة الخسارة لا يحصل المشروع على شيء إطلاقاً

مقابل جهده الذي بذله مهما كان هذا الجهد ، فكل منهما يخسر من جنس ما قدمه ، وبذلك يساوي الإسلام بين المال والعمل (التنظيم) ، فيربحان معا أو يخسران معا.(15)

4-5-2- التمويل بالمرابحة

وهي أن يطلب الطرف المتمول من الطرف الممول شراء سلعة من طرف آخر بسعر حال (نقداً) ويعدده أن يشتريها بثمن أجل يربح فيه الطرف الممول مبلغاً أو نسبة متفق عليها ، وهذه الصيغة تكون أكثر ملائمة في تمويل المشروعات التجارية أو الخدمية الصغيرة أو لتوفير المواد الخام للمشروعات الصناعية الصغيرة.(16)

6-2 برامج التعليم و التدريب والتسويق

يمكن دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج التعليم كالتعليم قبل الجامعي والجامعي وبرامج التدريب المستمر للعمال لكي يصبحوا عمالة ماهرة تغطي الصناعات الصغيرة والمتوسط بالإضافة إلى برامج التسويق (17) كالتالي:

1-6-2 التعليم

تتم التنمية البشرية للعاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تأهيل الطلاب وتحفيزهم للعمل بالصناعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق إدراج ثقافة العمل الحر وأهمية الصناعات الصغيرة في المناهج التعليمية بالمراحل التعليمية المختلفة و الاهتمام بتطوير التعليم الفني لخلق كوادر صناعية و عمالة ماهرة من خلال مراكز التدريب المهني ، المدارس الثانوية الصناعية و المعاهد الفنية والكليات العملية بالجامعات .

2-6-2 التدريب

يجب تدريب العاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على أداء عملهم بكفاءة وكذلك أداء العملية التسويقية في السوق المحلي وكيفية التصدير بمراحل متعددة وكذا تدريب العاملين في الصناعات المختلفة من خلال التكنولوجيا الحديثة لخلق عمالة ماهرة ، ويتم ذلك من خلال عدة مراحل أو خطوات مثل تحديد القطاعات الإنتاجية التي تحتاج إلى عمالة مدربة ماهرة ، وضع آليات التدريب وفقا لهذه الاحتياجات ، ربط الصناعات الصغيرة بكل من المراكز البحثية في الجامعات ، المراكز القومية للبحوث ، مشروعات البكالوريوس بكليات الهندسة والمعاهد العليا العملية ، وتخصيص مراكز تدريب ودعم وتطوير المراكز القائمة ويتم ذلك عن طريق الدولة وتشجيع القطاع الخاص خاصة الشركات الكبيرة في إنشاء وإدارة وتطوير هذه المراكز ، ويتم فيها تقديم المهارات الفنية والإدارية اللازمة لنجاح هذه الصناعات وتقديم كافة الخدمات الاستشارية لأصحاب الصناعات الصغيرة بأسعار رمزية.(18)

3-6-2 التسويق والتصدير

لأشك أن التسويق الداخلي يواجه منافسة شديدة من منتجات هذه الصناعات محل الواردات للحد منها ، وكذا زيادة نسبة الصادرات الى العالم

الخارجي مما يحسن عجز كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات وبالتالي يجب العمل على تشجيع هذا الجانب من خلال:
(أ) التسويق

وذلك من خلال إجراءات عديدة مهمة مثل دعم اشتراك الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المعارض الداخلية ، تخصيص نسبة 10% من مساحة المعارض الداخلية للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، تأهيل الشركات الصناعية لرفع تنافسية منتجاتها ، تشجيع القطاع الخاص على إقامة منافذ للبيع ومعارض دائمة لمنتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المحافظات و إنشاء شركات متخصصة لتسويق منتجات هذه الصناعات محلياً. (19)

(ب) التصدير

وذلك من خلال إيفاد بعثات ترويجية إلى الأسواق الخارجية (بعثات طرق الأبواب) ، دعم صادرات الصناعات الصغيرة من المنبع أثناء عملية الإنتاج للمصانع المنتجة بغرض التصدير وأثناء عملية التصدير للمصانع الأخرى ، إنشاء شركات متخصصة لتسويق وتنمية صادرات منتجات هذه الصناعات و الاشتراك في المعارض الدولية المتخصصة ودعم معروضات هذه الصناعات ، وكذلك تفعيل وإنشاء بيوت التجارة. (20)

ويعد برنامج المركز العربي لتنمية الموارد البشرية في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة نموذجاً للتدريب حيث اهتم المركز العربي لتنمية الموارد البشرية كذراع فني لمنظمة العمل العربية بقضايا المنشآت الصغيرة والمتوسطة، (21) حيث بادر إلى إعداد برامج تدريبية في مجال هذه المنشآت وتوفيرها للجهات ذات العلاقة ويفطّي مشروع التدريب أربعة برامج تدريبية هي:

(أ) برنامج معرفة عالم الشغل والمنشآت الصغرى: وهو برنامج تعريفي يهدف إلى إثارة اهتمام المشاركين وتنمية اتجاهاتهم وتوجيههم نحو خيار مسار العمل للحساب الخاص ، وإكسابهم معارف أساسية تتعلق بالمنشآت الصغرى والعمل فيها ، وكذلك مساعدة المشاركين وإكسابهم مهارات البحث عن فرصة عمل.

(ب) برنامج تأسيس منشأة صغيرة: ويهدف إلى تزويد المشاركين بالمعلومات والمهارات التطبيقية التي تمكّنهم من تأسيس منشأة صغيرة وتشغيلها بنجاح ، مع تفادي الوقوع في أخطاء قد تسبب فشل المشروع ، وبذلك فإن الفئات المستهدفة من هذا البرنامج هم خريجو المؤسسات التعليمية والتدريبية والمواطنون الراغبون بتأسيس منشأة صغيرة.

(ج) برنامج إدارة المنشآت الصغيرة: ويستهدف أصحاب المنشآت الصغيرة الذين يرغبون في تحسين أداء منشآتهم الصغيرة سواءً كانت تنتج سلعاً أو تقدّم خدمات أو تعمل بالتجارة.

(د) برنامج تطوير المنشآت المتوسطة: ويستهدف أصحاب المنشآت الصغيرة الذين يطمحون لتطوير منشآتهم أو أصحاب المنشآت المتوسطة الراغبين بتطوير أداء منشآتهم. (22)

وتعد برامج التدريب والتسويق والتصدير للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مهمة للغاية خاصة أنه من المتوقع أن تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة عدداً من التحديات إذا كان لها أن تصبح قادرة على المنافسة. ويجب عليها. على سبيل المثال . أن تحدد وتتبنى وتطبق معايير سلامة الأغذية والجودة

وإمكانية تتبع المنشأ ، وخصوصاً في أسواق التصدير ، واكتساب المهارات الحديثة فيما يتعلق بالإنتاج ، وطرق المناولة والتسويق. (23)

الفصل الثالث: نماذج من التجربة المصرية

تمثل الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر أكثر من 52% من إجمالي المنشآت الاقتصادية في الاقتصاد المصري ، وتقوم بتشغيل ما يزيد على 52% من العمالة (24) ، ويقدر عدد المستفيدين من التمويل متناهي الصغر حوالي 1,2 مليون عميل ، كما يقدر حجم الطلب للمواطنين الأقل دخلاً على التمويل متناهي الصغر وغيره من الخدمات والمنتجات المالية بحوالي 21 مليون مواطن ، في حين يغطي العرض الحالي حوالي 5,7% من إجمالي الطلب. (25)

وكشفت دراسة اقتصادية حديثة عن أن حوالي 60% من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر تعمل في مجال التجارة ، سواء تجارة الجملة أو التجزئة ، مقارنة بنحو 64.7% في عام 2003م ، بينما احتل مجال التصنيع مرتبة أقل ، حيث لم يتعد 10.3% فقط من إجمالي هذه المشروعات ، ويبلغ حجم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر 3.04 مليون مشروع في أواخر عام 2011م ، وتستوعب ما يقرب من 7.9 مليون عامل. (26)

وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر (متضمنة المشروعات متناهية الصغر) حوالي 99% من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي وتساهم بنحو 80% من الناتج المحلي الإجمالي ، وتغطي نحو 90% من التكوين الرأسمالي وتستوعب حوالي 75% من فرص العمل ، ويدخل سنوياً 39 ألف مشروع جديد مجال الإنتاج ، كما تساهم المشروعات الصناعية الصغيرة بنحو 13% من قيمة الإنتاج الصناعي ، والمنشآت المتوسطة 46% ، والمشروعات الكبيرة 41%. (27)

وقد بدأت تجربة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر عام 1991م من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشروعات الصغيرة ، وبلغ عدد المشروعات التي مولها هذا البرنامج حتى عام 1998م أكثر من 86 ألف مشروع صغير ، بقيمة تقدر بحوالي 450 مليون دولار ، منها 45 ألف مشروع صغير جداً يعرف باسم (مشاريع الأسر المنتجة والمشاريع المنزلية) ، وبلغت نسبة هذه المشروعات الأخيرة حوالي 53% من إجمالي المشروعات التي قام الصندوق بتمويلها بمبلغ يقارب 18 مليون دولار . وقد أولى الصندوق أهمية خاصة لحملة الشهادات الجامعية حيث لم تعد الحكومة تضمن لهم فرص العمل المناسبة في مؤسساتها. (28)

ويعد قانون تنمية المنشآت الصغيرة ، وهو قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم 141 لسنة 2004م أداة مهمة تهدف إلى تنظيم وتنمية عمل المنشآت الصغيرة في مصر بهدف رفع قدرتها التنافسية للمساهمة بصورة أكبر في عملية التنمية ، ونص القانون على أن الصندوق الاجتماعي للتنمية هو الجهة المختصة بالعمل على تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر ، وذلك بالتعاون مع الوزارات والهيئات العامة. (29)

1-3 الجهات الراعية ووسائل التمويل والمراقبة

يعد التمويل أحد الصعوبات التي تواجه المنشآت الصغيرة خلال المراحل الأولى بسبب شروط الإقراض التي تضعها البنوك ، وقد اتخذت الحكومة المصرية عدة إجراءات لتوفير الدعم المالي خاصة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ، وبدأت البنوك بالفعل في التوسع في إقراضها لهذه المشروعات حيث اتخذ البنك المركزي قراراً بإعفاء البنوك التي تمويل تلك المشروعات من أيداع 14% من إجمالي ودائعها كاحتياطي في البنك المركزي ابتداء من يناير 2009م ، كما تم إنشاء وحدة المشروعات الصغيرة التابعة للمعهد المصرفي لتقديم الدعم لهذه المشروعات ، هذا بالإضافة إلى الصندوق الاجتماعي وبورصة النيل للمشروعات الصغيرة. (30)

وقد أطلقت الحكومة المصرية عدة مبادرات منها إنشاء صندوق تنمية التكنولوجيا بهدف مساعدة الشركات الصغيرة على تحويل أفكارها وطموحاتها العملية إلى شركات ناجحة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، بالإضافة إلى الحاضنات التكنولوجية التي تعمل على دعم زيادة الأعمال ومساعدة الشركات الناشئة من أجل تعظيم فرص نجاح ابتكاراتها.(31)

وتتعدد المؤسسات التي تعمل في مجال تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في الحالة المصرية ، تتمثل في الجدول التالي :

جدول رقم (2) المؤسسات والجهات ذات العلاقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ووسائل التمويل والمراقبة

المؤسسة	المهام	تمويل الجهة	المتابعة والمراقبة لفعالية الدور الذي تقوم به الجهة	القطاع الذي تخدمه	حجم الشركات المنوط بالمؤسسة خدمتها
الصندوق الاجتماعي للتنمية ووحدة تنمية المشروعات متناهية الصغر التابعة له	وفق القانون فالصندوق هو: الجهة المختصة بالعمل على تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وبالتخطيط والتنسيق والترويج لانتشارها والمعاونة في الحصول على ما تحتاجه من تمويل وخدمات ، وذلك بالتعاون مع الوزارات وأجهزتها والهيئات العامة و وحدات الإدارة المحلية وغيرها من الجهات	يقوم الصندوق بنشاطه من خلال صندوق في كل إقليم لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال:- المؤسسات والجمعيات الأهلية التنموية والتي تمويل من خلال: -ما تخصصه الدولة من اعتمادات لتمويل هذه الصناديق بغرض تمويل المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر -ما تخصصه المجالس الشعبية المحلية من موارد. -الهبات والمنح	"يراقب على عمل الصندوق محاسبيا من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات ، ولا توجد رقابة على فعالية أداء الصندوق إلا من قبل الصندوق ذاته دون إلزام بالقانون لنشر تقارير في هذا النطاق ، ولا يلزم القانون الجهات المحلية للصندوق بتقديم أية تقارير للمجالس الشعبية المحلية.	كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية ولا يلزم القانون الممولين من خلال الصندوق في القطاع الصناعي بالرجوع لهيئة التنمية الصناعية لتخصيص الأراضي والوحدات.	1-50 عامل و 50 ألف - مليون جنيه
وزارة التنمية المحلية	قروض مشروعات الأسر المنتجة	الموازنة العامة للدولة	لا تلزم الوزارة بتقديم تقارير عن نتائج مشروع الأسر المنتجة للبرلمان ولا للمجالس الشعبية المحلية.	مشروعات لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية.	غير محدد.
مديريات التضامن الاجتماعي في المحافظات	تقدم تمويل مشروعات الأسر المنتجة من خلال قروض متناهية الصغر وفقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 4248 في عام 1998م.	الموازنة العامة للدولة	لا تلزم الوزارة بتقديم تقارير عن نتائج مشروع قروض الأسر المنتجة للبرلمان ولا للمجالس الشعبية المحلية.	مشروعات لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية.	غير محدد.

قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في وزارة الصناعة والتجارة الخارجية	يهدف القطاع إلى تنمية القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال اقتراح حزمة متكاملة من السياسات والبرامج الداعمة والمحفزة لبيئة الأعمال المحيطة بتلك المشروعات.	الموازنة العامة للدولة من خلال وزارة الصناعة والتجارة الخارجية.	قطاع بحثي داخل وزارة الصناعة والتجارة الخارجية.	تصنيع	من 1 - 100 عامل و 50 ألف جنيه— خمسة مليون جنيه رأس مال مدفوع
الهيئة العامة للتنمية الصناعية	تم إنشائها بالقرار 350 لسنة 2005م ، ومهامها للمشروعات الصغيرة هي الموافقة على تخصيص وحدات المجمعات الصناعية بالمحافظات والمدن الجديدة للمشروعات الصغيرة ، لمن تتوافر لديهم الملاءة المالية وهي 10 % من قيمة الوحدة المطلوب تملكها بعد أدنى.	الموازنة العامة للدولة	وزارة الصناعة والتجارة الخارجية	تصنيع	من 1 - 100 عامل و 50 ألف جنيه— خمسة مليون جنيه رأس مال مدفوع
خدمات المشروعات الصغيرة وشركة تنمية الصعيد للاستثمار	شركة مساهمة مصرية تقوم بدور تموي في الصعيد فقط ، وتدار من قبل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة مباشرة.	لا يوجد	زراعة تصنيع	رأس المال المدفوع من 250 ألف إلى خمسة مليون جنيه.	
مركز دعم التكنولوجيا والابتكار	له سلطة مستقلة في الحصول على منح محلية ودولية وإدارتها.		تكنولوجيا (تصنيع)	غير محدد	
الحضانات التكنولوجية	الموازنة العامة للدولة من خلال وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	تكنولوجيا (تصنيع)	غير محدد	
معهد التبين التدريبي تحت إشراف وزارة الصناعة	تدريب على بعض الحرف تحت إشراف وزارة الصناعة.	لا يوجد	تصنيع		
الحضانات التكنولوجية للأنشطة الصناعية	التدريب وبعض الأدوات الإنتاجية المدعومة للمقبولين بعد اجتياز الاختبارات وقبول الفكرة والمشروع الخاص بهم في الحضانات التكنولوجية من خلال مراكز التدريب وعددها 16مركز على مستوى الجمهورية ، منها 14 في القاهرة و 6 أكتوبر ومركز واحد في دمياط لصناعة الأثاث ومركز واحد في المنيا للصناعات الغذائية.	وزارة الصناعة والتجارة الخارجية	غير محدد		
مركز تحديث الصناعة	دعم المنشآت الصناعية بهدف دعم التنافسية والبحث والتطوير بهدف التصدير. التدريب: إقامة المعارض التسويقية وذلك من خلال عقود يعقدها المجلس مع الشركات المؤهلة للنمو ، وتتمتع الشركات في صعيد مصر بامتياز 50 % تخفيض إضافي على نسبة مساهمة الشركات.	اتحاد الصناعات	القطاع الصناعي	أكثر من 10 عاملين	
مبادرة الهيئة العامة للاستثمار لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	العامل على زيادة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 50% في عام 2025م من خلال: 1- تمويل حضانات حديثي التخرج. 2- تكوين شركة مستقلة لتمويل وإدارة تمويل المشروعات الصغيرة. 3- التدريب: على أن يتم تنفيذ المبادرة بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية والجمعيات الأهلية والبنوك وبورصة النيل.	المنح الفردية والجماعية		غير محدد	
الشركة المصرية للاستعلام الائتماني	تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأفراد المقترضين من القطاع المصرفي.				

المصدر: مستقبل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر ، دليل بيت الحكمة لصانع القرار.. تجارب عالمية وخبرات استراتيجية ، بيت الحكمة للدراسات الاستراتيجية ، مصر ، العدد السادس ، نوفمبر 2012م ، وذلك نقلاً عن القوانين واللوائح المنظمة لعمل الجهات والمواقع الرسمية لها على الإنترنت.

2-3 نماذج مختارة: يمكن عرض بعض نماذج التجربة المصرية في مجال تمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة كالتالي:

1-2-3 إنشاء بورصة النيل للمشروعات الصغرى والمتوسطة

تعتبر بورصة النيل أول سوق مالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للشركات المتوسطة والصغرى حيث توفر فرص التمويل والنمو للشركات ذات الإمكانيات الواعدة من كافة القطاعات ومن كافة دول المنطقة بما في ذلك الشركات العائلية ، وتم افتتاح بورصة النيل رسمياً بتاريخ 2007/10/25م في شكل سوق داخل بورصة القاهرة والإسكندرية تحت إشراف إدارة مستقلة تعنى ببيع وتداول الأوراق المالية للشركات الصغرى والمتوسطة ، كما خصص لها ساعة تداول واحدة يومياً تقوم فيها شركات الوساطة بتسجيل الطلبات والعروض على نفس الورقة المالية بأسعار متباينة – دون حدود سعرية – وفقاً للأوامر الصادرة إليها من عملائها ، ويتم تطبيق كافة القواعد والنظم الحاكمة والمنظمة للتداول في البورصة وكذلك النظم والقواعد اللازمة لعملية الرقابة على التعاملات.

وقد حددت الحكومة المصرية بعض مزايا هذه البورصة في التالي:

(أ) مزايا للشركات الصغرى والمتوسطة: الحصول على تمويل طويل الأجل لتنمية وتطوير أعمالهم تحديد قيمة عادلة للشركة ، تحسين

صورة الشركة أمام العملاء والموردين والمصارف ، تسهيل عملية خروج الشركاء من الشركة في حالة رغبتهم وبالقيمة العادلة ، تسهيل عمليات اندماج الشركات الصغيرة واتحادها لتكوين كيانات أكثر تنافسية.

(ب) مزايا للمستثمرين: توفر فرصة تنوع الاستثمارات في سوق الأوراق المالية ليتضمن الاستثمار في شركات ناشئة ، ولكن ذات فرص نمو مرتفعة.

(ج) مزايا للاقتصاد القومي: دعم القطاعات الواعدة في الاقتصاد التي تواجه معوقات تمويلية ، جذب استثمارات أجنبية ومحلية للقطاعات سريعة النمو ، دعم خطط العمل الحر والمساهمة في خلق مزيد من فرص العمل .

وتعد هذه البورصة سوقاً لتداول اسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي لا يتحقق بها شروط السوق الرئيس ، ومن ثم المساعدة في التغلب على

العوائق التمويلية التي تواجه تلك المشروعات وتتضمن التسهيلات التي توفرها بورصة النيل للشركات الصغيرة والمتوسطة قواعد قيد أكثر مرونة

تتعلق بالحد الأدنى لرأس المال وعدد المساهمين والتاريخ المالي للشركة ، مساعدة وتأهيل الشركات في عملية الهيكله والقيد وطرح الأسهم من

مؤسسات مالية قوية ، تسهيلات مقدمة من مركز تحديث الصناعة ، توفير تمويل دائم ومستمر لمواجهة أية توسعات بإجراءات وتكلفة أقل ودون

الحاجة لضمانات أو أصول ، و تسهيل فرص حدوث عمليات اندماج بين الشركات الصغيرة والمتوسطة لخلق كيانات أكثر تنافسية.(32)

ولحماية حقوق المستثمرين والحفاظ على سلامة السوق تقرر الإبقاء على شروط الإفصاح المطبقة على الشركات المقيدة بالسوق الرئيس وخاصة

فيما يتعلق بالإخطار عن الأحداث الجوهرية والقرارات الخاصة بالمساهمين. (33)

وقد بدأت وزارة الاستثمار أواخر شهر ديسمبر 2008م في أعقاب الأزمة المالية العالمية في تفعيل برنامج متكامل يستهدف تنشيط دور قطاع الخدمات المالية غير المصرفية في حصول المشروعات متناهية الصغر على التمويل من خلال إدخال نشاط شركات متخصصة في تقديم خدمات التمويل متناهي الصغر. (34)

3-2-2 إنشاء وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعهد المصرفي المصري

في عام 2009م تم إنشاء وحدة متخصصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعهد المصرفي المصري بالتعاون مع مشروع دعم خدمات تطوير الأعمال التابع للوكالة الكندية الدولية للتنمية (BDSSP/CIDA) ، وذلك وفقاً لقرار البنك المركزي المصري فيما يخص تيسير الحصول على التمويل ، و تهدف وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى توفير خدمات غير تمويلية مختلفة لدعم بناء قدرات العاملين بوحدات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بكافة البنوك كما تعمل على رفع الوعي لدى أصحاب المشروعات المرتبط بالحصول على التمويل . وتمثل رسالة هذه الوحدة المتخصصة في زيادة حجم التمويل ذو النوعية الجيدة وتوفير البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر والدول المجاورة من خلال تقديم أنشطة التدريب والبحوث والمعونة الفنية. (35)

3-2-3 البرنامج المصري للتنمية المشروعات (EEDP)

أسس البرنامج المصري لتنمية المشروعات EEDP بتمويل من الوكالة الكندية للتنمية الدولية سيذا CIDA ، ويستند إلى الهدف العام للوكالة الكندية للتنمية في مصر وهو "دعم جهود مصر في الحد من الفقر خاصة للفئات المهمشة (سيدات - شباب)" ، كما يستند البرنامج المصري لتنمية المشروعات أيضاً إلى هدف مهم من أهم الأهداف الإنمائية لبرنامج الوكالة الكندية للتنمية الدولية في مصر لتطوير قطاع المنشآت متناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة وهو " تعزيز فرص عمل أفضل من خلال دعم تنمية المنشآت متناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة". وقد خصصت الوكالة الكندية للتنمية الدولية 4،750،000 دولار كندي لتغطية تكاليف تنفيذ المشروع ، كما خصص الصندوق الاجتماعي للتنمية 24 مليون دولار كندي كخط إقراض لأصحاب المشروعات ، وتنفذه جمعية تنمية المجتمعات المحلية والمشروعات الصغيرة (المبادرة). ومن أهداف المشروع تقديم خدمات غير تمويلية فعالة ومستدامة تلبى احتياجات المنشآت متناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة في ستة محافظات مختارة (قنا - سوهاج - بنى سويف - الفيوم - الغربية - البحيرة) من خلال مشاركة المشروع مع الجمعيات الشريكة والجهات المعنية بتنفيذ المشروع في المحافظات المستهدفة. (36)

3-2-4 تأسيس بوابة المشروعات الصغرى والمتوسطة بمركز المعلومات وعم اتخاذ القرار - مجلس الوزراء

قام مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء بمصر بتأسيس بوابة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، و هي "قاعدة معلوماتية" عبر الانترنت تُستخدم في إمداد المعنيين الأساسيين باحتياجاتهم من المعلومات (باللغتين العربية والإنجليزية) ، ويهدف المشروع المقترح إلى تخطي بعض الفجوات الموجودة في تلبية الحاجة إلى المعلومات من كل صناع السياسات والقرار على المستويين الكلي والجزئي (أصحاب المشروعات).. والهدف من المشروع هو تقييم وتوفير المعلومات المطلوبة لصناع القرارات والسياسات على المستويات المختلفة (وتشمل المشروعات الصغيرة و المتوسطة) وتحديد الموارد المختلفة للمعلومات وتحديد الصعوبات في إيجاد المعلومات ، وكذلك توفير البيانات في قواعد بيانات الدراسات والمسوح الميدانية التي تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (37)

3-2-5 برنامج بنك مصر لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

في إطار حرص بنك مصر المستمر على مساندة ودعم الاقتصاد المصري وإيماناً منه بأهمية المشروعات الصغيرة ، المتوسطة ومتناهية الصغر قام البنك بتأسيس قطاع متخصص في تمويل تلك الشركات من خلال الإدارات التابعة له وتدعيم تلك الإدارات بالكوادر والمتخصصين فضلاً عن فريق عمل مدرب وعلى أعلى مستوى ، ويساهم بنك مصر في تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كالتالي:

(أ) تمويل المشروعات متناهية الصغر

يوفر بنك مصر الاحتياجات المالية لأصحاب المشروعات متناهية الصغر بما يساهم في زيادة متوسط الدخل ، كما يتم تمويل كافة الأنشطة القائمة في جميع القطاعات الاقتصادية سواء تجارية ، صناعية أو خدمية ، فيما عدا أنشطة الإنتاج الزراعي – الحيواني – الداجني – السمكي – وسائل النقل ، كما يقوم البنك بخدمة أصحاب المشروعات متناهية الصغر من خلال 63 فرعاً على مستوى جمهورية مصر العربية. ويمنح بنك مصر القروض بغرض تمويل الاستثمار العامل للمشروعات متناهية الصغر (مرور عام على الأقل) بحسب الجدول التالي:

جدول رقم (3) حجم التمويل للمشروعات متناهية الصغر ببنك مصر

البيان	منتج (أ) Info Loan	منتج (ب) Requesting Documentation
قيمة القرض	من 1,000 جم : 15,000 جم	أكبر من 15,000 جم : 25,000 جم
مدة القرض	من 4 شهور إلى 18 شهر	من 12 شهر إلى 24 شهر
فترة السماح	لا يوجد	
فترة السداد	يتم السداد شهرياً	
فترة الدراسة الائتمانية	خلال خمسة أيام عمل من تقديم العميل طلب القرض	
		في حالة عدم توافر سجل تجارى أو رخصة مزاولة المهنة أو بطاقة ضريبية أو تأمينات اجتماعية.
		في حالة توافر سجل تجارى ، رخصة مزاولة المهنة ، بطاقة ضريبية (مرور عام على الأقل) وتأمينات اجتماعية.

المصدر: موقع بنك مصر <http://www.banquemisr.com/sites/ArBM/Pages/sme.aspx> ، 2014/6/2م.

(ب) ائتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة

يمول بنك مصر الشركات الصغيرة والمتوسطة (التي تعمل في كافة المجالات الصناعية ، التجارية والخدمية) عن طريق تقديم تسهيلات ائتمانية مختلفة والتي تعمل على تطوير ودعم تلك الشركات ، وذلك من خلال فريق عمل من المحللين الائتمانيين المؤهلين على أعلى مستوى ، ويصنف بنك مصر الشركات الصغيرة بأنها التي تتراوح إيراداتها من مليون جنيه مصري إلى 40 مليون جنيه مصري ، أما الشركات المتوسطة فهي التي تتراوح إيراداتها من 40 مليون جم إلى 80 مليون جم.

ويقوم البنك بتمويل الشركات الصغيرة في حدود 10 مليون جم ، والشركات المتوسطة في حدود 20 مليون جم ، على النحو التالي:

(أ) تمويل النشاط الجاري (الاستثمار العامل) من خلال تمويل مباشر (سحب على المكشوف) ، و كذلك تمويل غير مباشر (اعتمادات مستندية – خطابات ضمان).

(ب) تمويل التوسعات الرأسمالية من خلال قروض متوسطة الأجل (من 2 إلى 5 سنوات) ، أو قروض طويلة الأجل (أكبر من 5 سنوات). (38)

3-2-6 برامج التدريب والاستشارات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعهد المصرفي المصري

تخدم وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة قطاع البنوك وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف أساسي هو سد الفجوة بينهما ، وتقدم مجموعة من البرامج التدريبية والبحوث وخدمات المساعدة الفنية لزيادة القدرة المصرفية للبنك ورفع درجة وعى المشروعات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالمتطلبات البنكية ، وبما يلي عرض لبرامج التدريب والاستشارات (39) كالتالي:

(أ) أنشطة التدريب

توفر وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة نطاقاً واسعاً من برامج التدريب لكل من العاملين في البنوك وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وقد أعد المعهد المصرفي المصري كتيبات تدريبية جذابة لورش العمل التدريبية متبعين في إعدادها أفضل الممارسات العالمية التي تتضمن ألعاب المحاكاة وتبادل الأدوار.

(ب) خدمات المساعدة الفنية "الاستشارات"

أحد الأنشطة الرئيسية التي تقدمها وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة للبنوك هي المساعدة الفنية في مجال الأعمال المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بواسطة الخبرة العالمية ، وتتضمن إنشاء عمليات متعلقة بالأعمال المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع البنية التحتية والأدوات اللازمة لتقديم نوعية إقراض جيدة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد نجحت وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقديم مساعدات فنية لمساعدة عدة بنوك في إدخال الأعمال المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن عملياتهم ، وفيما يتعلق بالأعمال المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فإن المراحل والظروف التي عليها البنوك تختلف ؛ فالبعض متقدم ويستطيع التوصل إلى خبرة الأعمال المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الفروع الرئيسية للبنوك التي ينتمون إليها والشبكات العالمية ، بينما آخرون أقل تقدماً ويحظون بدعم قليل ، حيث يتم توفير خدمات الاستشارات الفنية من خلال تدخلات

قصيرة الأجل أو طويلة الأجل :

• تدخلات قصيرة الأجل لمعالجة مشكلات محددة تواجه وحدات موجودة خاصة بأعمال مصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

• تدخلات طويلة الأجل لمساعدة البنوك في إنشاء وحدات للأعمال مصرفية .

وقد قدمت وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعهد المصرفي نموذجين للخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لاثنين من

البنوك المصرية من خلال خبراء دوليين في مجال الخدمات البنكية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، يتناول النموذج الأول

(Down Scaling Model) كيفية تحويل تركيز نشاط البنك من التعامل مع المنشآت الكبيرة إلى نموذج التعامل مع المتوسطة والصغيرة أيضاً ،

بينما يمثل النموذج الثاني (Up Scaling Model) الارتقاء من الإقراض المتناهي الصغر إلى الصغير جداً فالصغير .

وقد قدمت هذه النماذج على مرحلتين: مرحلة التشخيص ومرحلة التنفيذ ، حيث يعد الهدف الرئيس لمرحلة التشخيص هو استكشاف جدوى

ومتطلبات إنشاء وحدات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل البنك ، وذلك لتقديم خدمة أفضل لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في

مصر . وفي هذه المرحلة أيضاً يتم اتخاذ القرار الجوهري بشأن أى النموذجين ينبغي علي اتباعه ويتم إعادة هيكلة الأنشطة وفقاً لتوصيات

المستشارين والخطة ، وتتبع مرحلة التشخيص مرحلة تنفيذ النموذج الذى تم تحديده.(40)

3-2-7 تجربة جامعة حلوان في مجال تنمية المشروعات الصغيرة

قامت جامعة حلوان بجمهورية مصر العربية بإنشاء مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمقر كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان بحى

الزمالك في أكتوبر 1994م بقرار من المجلس الأعلى رقم 43 ، وتتمثل أهداف المركز في تقديم الدعم والمساندة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

في مواجهة المشكلات والمعوقات التى يمكن أن تؤثر على أدائها ورفع مستوى كفاءتها وتحقيق أهدافها (41) من خلال:

- تحفيز الشباب على إقامة وإدارة المشروعات

- تنمية المجتمعات المحلية من خلال تشجيع أفرادها على إقامة المشروعات الصغيرة .

- المساهمة في حل مشكلة البطالة وخلق فرص عمل جديدة للشباب بالقطاع الخاص من خلال تدريبهم بالمركز على السلوكيات والمهارات التى

يحتاجها سوق العمل مع إعطائهم مكافأة شهرية قيمتها 250 جنيهاً ثم إرسالهم بشركات القطاع الخاص .

- نحو دور جديد لرعاية الشباب بالكليات لتشجيع الطلبة والطالبات على استخدام علمهم فى إقامة المشروعات الصغيرة .

- حقية الخير لمحدودي الدخل ومنها مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة على تسويق بعض منتجاتهم .

- الدورات التدريبية لإعداد دراسة الجدوى للمشروعات الصغيرة .

- برنامج التدريب على المهارات التى يحتاجها سوق العمل بالتعاون مع كليات جامعة حلوان وإذاعة صوت العرب لخلق فرصة عمل أو إقامة مشروع صغير .

- مساعدة ربوات البيوت على تسويق منتجاتهم الغذائية من إنشاء شركة تسويق.

- مساعدة أصحاب الورش الصغيرة التي تنتج صناعات مغذية تصلح كقطع غيار للصناعات الكبيرة بإقامة معرض دائم مع وزارة الصناعة والأستاذ

رئيس مجلس الغرفة التجارية المصرية للقاهرة (مدينة الصناعات المغذية).

وتتعدد برامج التدريب الفني التي يقوم مركز المشروعات الصغيرة بجامعة حلوان بتدريب أفراد المجتمع عليها بحسب تخصصات الكليات المختلفة مثل :

(أ) كليات الهندسة

من خلال التدريب على كيفية إنشاء ورش عمل صغيرة ل إنتاج قطع الغيار التي تصلح كصناعات مغذية للصناعات الكبيرة.

(ب) كلية الفنون التطبيقية

التدريب على:

-كيفية تصنيع منتجات مختلفة من الزجاج.

-كيفية تصنيع منتجات خزفية يمكن أن تكون صناعات مغذية.

-كيفية الطباعة على جميع المنسوجات.

-كيفية إنتاج منتجات خشبية ومعدنية متميزة.

- صناعة المنسوجات للتصدير.

(ج) كلية الاقتصاد المنزلي

التدريب على :

-عمل دورات تدريبية للتفصيل وتطريز الملابس وشراء ماكينات خياطة.

-عمل دورات تدريبية لصناعة الأغذية.

(د) كلية التربية الفنية

عمل دورات تدريبية على الأشغال اليدوية والتريكو والأشغال الفنية الحرفية المتخذة من التراث.

(هـ) كلية العلوم

عمل دورات تدريبية لإنتاج البويات للأغراض المنزلية ، وكذلك إنتاج الصبغات المختلفة التي تستخدم في الأنشطة الصناعية. (42)

8-2-3 البرنامج التدريبي للمجلس القومي للمرأة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يهدف تمكين المرأة اقتصادياً من خلال التدريب على كيفية إقامة مشروعات متوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر .. ويتضمن البرنامج عقد العديد من

ورش العمل الفنية بمختلف المجالات والتي يمكن أن تُنفذ في المنزل باستخدام خامات بيئية بسيطة ، مثال ذلك : (أشغال فنية بعجينة السيراميك ،

تطريز على القماش ، إنتاج عطور ومستحضرات تجميل ، إنتاج شنط من الجلد ، صناعة حلي ، كروت معايدة ... وغيرها) ... وقد تم تنفيذ 17 ورشة

عمل استفادت منها 92 امرأة من خريجات المدارس والجامعات والراغبات في إقامة مشروعات صغيرة. (43)

9-2-3 تجربة الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات " ريديك سوهاج "

تعد الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات بمحافظة سوهاج بصعيد مصر منظمة غير حكومية تم تسجيلها عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية

تحت رقم إشهار 469 في 17 يونيو 1997. وقد قامت الجمعية الإقليمية بتوفير أوضاعها طبقاً للقانون 84 لسنة 2002 م ، وتعمل في نطاق محافظة

سوهاج ، ومن ضمن أعمالها دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة في مجال التدريب والاستشارات الفنية والإدارية. (44)

وتتعدد مجالات خدمات الجمعية مثل مجال التدريب والاستشارات الفنية والإدارية ، الاقتراض من الجهات الممولة وإعادة الإقراض للمستفيدين ،

حماية وخدمات البيئة ، تنمية المجتمعات المحلية ، مجال التوعية والدعوة ، المساعدات والخدمات الاجتماعية ورعاية الأسرة .

وقد بدأت الجمعية في عام 1996م تحت مسمى المركز الإقليمي لتنمية المشروعات (ريديك سوهاج) REDEC ، وذلك بدعم من الوكالة الكندية

للتنمية الدولية CIDA ، وذلك بهدف توفير فرص عمل للشباب للتخفيف من أزمة البطالة.

وقد وقعت الجمعية فور إشهارها اتفاقية مع مؤسسة الدولية للتدريب FIT وهي مؤسسة كندية ممولة من الوكالة الكندية للتنمية الدولية CIDA

ومنفذة لمشروعات الوكالة الكندية للتنمية الدولية في مصر ، وذلك في إطار مشروع تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في صعيد مصر SMEDUP.

على الجانب الآخر وقعت الجمعية اتفاقية ثلاثية مع الصندوق الاجتماعي للتنمية SFD والبنك الأهلي المصري لتنمية المشروعات الصغيرة

والمتوسطة في صعيد مصر ، كما انضم أخيراً لمجموعة برامجها البرنامج المصري لتنمية المشروعات لتنفيذ مستهدفاته لرفع البنية الاقتصادية لمجتمع محافظة

سوهاج و من أنشطة البرامج المنفذة من خلال ريديك سوهاج :

• التدريبات الإدارية والفنية.

• المساعدة في تقديم الخدمات المالية مثل الموازنات والموقف الضريبي لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

• ربط أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بجهات التمويل.

• ربط أصحاب المشروعات بموردي المعدات والموارد الخام.

• ربط أصحاب المشروعات بالأسواق.

• التأهيل للحصول على شهادات الجودة.

• المساعدة في استخراج التراخيص.

• المساعدة في تطوير المنتجات للوصول إلى مرحلة التصدير.

كما تتبنى الجمعية قضايا المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمجتمع السوهاجي .. ومن أهم القضايا التي يتبناها المركز الإقليمي لتنمية المشروعات (ريديك سوهاج) :

• قضية تفعيل نظام الشباك الواحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

• قضية السلامة والصحة المهنية.

• تفعيل قضية تخصيص 10% من التوريدات الحكومية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما يقوم البرنامج المصري لتنمية المشروعات برفع القدرة المؤسسية للجمعية من خلال التدريبات المقدمة لفريق العمل وعملاء البرنامج من

أصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة. (45)

الفصل الرابع: نتائج وتوصيات

توصل الباحث الى عدد من النتائج والتوصيات حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة كالتالي:

1-4 النتائج

1-1-4 تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو مفهوم نسبي ، بحسب حالة وخصوصية كل دولة وحسب المعيار المستخدم ، حيث هناك عدة

معايير مختلفة لتحديد المفهوم مثل عدد العمالة ، حجم المبيعات ، رأس المال المستثمر ، درجة التطور والنمو الاقتصادي داخل الدولة.

1-1-4 الأثر الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي أو القومي كبير ، فقد ثبت عالمياً أن للصناعات الصغيرة والمتوسطة

دور في توفير نحو 80% من مجموع فرص العمل في معظم اقتصادات العالم ،

1-1-4 هناك طرق عديدة لتمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل التمويل الرسمي وغير الرسمي و رأس المال المخاطر والتأجير

التمويلي وإنشاء بورصات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ومصادر التمويل الاسلامي المتعددة ، وبرامج التدريب والتسويق.

1-1-4 هناك جهات متعددة في مصر تهتم بتمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل الصندوق الإجتماعي للتنمية ، وزارة التنمية

المحلية ، مديريات التضامن الإجتماعي ، قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة ، الهيئة العامة للتنمية الصناعية ، خدمات

المشروعات الصغيرة وشركة تنمية الصعيد للاستثمار ، مركز دعم التكنولوجيا والابتكار ، معهد التبين التدريبي ، الحضانات التكنولوجية للأنشطة

الصناعية ، مركز تحديث الصناعة ، مبادرة الهيئة العامة للاستثمار لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، الشركة المصرية للاستعلام الائتماني.

1-1-4 التجربة المصرية ثرية بنماذج دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل إنشاء بورصة النيل للمشروعات الصغرى والمتوسطة ،

تأسيس وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعهد المصرفي المصري ، البرنامج المصري للتنمية المشروعات (EEDP) ، تأسيس بوابة

المشروعات الصغرى والمتوسطة بمركز المعلومات وعم اتخاذ القرار ، برنامج بنك مصر لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، تجربة جامعة حلوان لدعم

المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتجربة الجمعية الإقليمية للتنمية والمشروعات " ريديك سوهاج " .

2-4 التوصيات

يقدم الباحث عدة توصيات لتشجيع تمويل ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة كالتالي:

1-2-4 زيادة الدعم الرسمي أو الحكومي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بزيادة المخصصات لهذه المشروعات في الموازنة العامة وفي الوزارات المختلفة المعنية.

- 2-2-4 تشجيع القطاع المصرفي على زيادة تمويله للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال .على سبيل المثال .قيام البنك المركزي بخفض نسبة الاحتياطي المفروضة على البنوك الواجب ايداعها في البنك المركزي ، وذلك لمن يتخطي حاجز تمويله للمشروعات الصغيرة والمتوسطة 10 مليون جنيه سنوياً.
- 3-2-4 سن القوانين التي تشجع قيام المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني أو الجمعيات المدنية على الدخول في سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 4-2-4 تأسيس صناديق استثمارية ومحاظف مالية تكون مخصصة للاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبإعفاءات ضريبية.
- 5-2-4 تشجيع القطاع الخاص على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إعفاءات ضريبية وتسهيلات استثمارية كما يمكن اعتبار عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمويلها شركة قطاع الخاص من الضمانات المطلوبة لحصول هذه الشركة على قروض بنكية.
- 6-2-4 تشجيع إنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة بطرق التمويل الإسلامي المختلفة.
- 7-2-4 تأسيس بوابات الكترونية حكومية خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لنشر كافة المعلومات وتحقيق الشفافية المعلوماتية ومعرفة الشروط وغيرها ، وذلك كما هو الحال في التجربة المصرية.

الهوامش

- (1) حسين عبد المطلب الأسرح ، **مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر** ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد 229 ، مطابع مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، أكتوبر 2006م ، ص 1.
- (2) عمر خلف فزع ، **مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق... التوطن والتحويل** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، 2013م ، ص 130.
- (3) قام الباحث بإعداد هذا الجدول رقم 1 من خلال المراجع التالية:
- حسين عبد المطلب الأسرح... مستقبل المشروعات الصغيرة ، عن البنك الأهلي المصري ، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم 141 لسنة 2004م.
- **قانون رقم 141 لسنة 2004 بإصدار قانون تنمية المنشآت الصغيرة** ، رئاسة الجمهورية ، يونيو 2004م.
- **سوق المشروعات الصغرى والمتوسطة** ، سوق الأوراق المالية الليبي.. " نظرة مستقبلية نحو الاستثمار " ، ليبيا ، 2007م.
- ياسمين سعدون ، **المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة.. الواقع والأفاق** ، مديرية الإحصاء الصناعي ، العراق ، 2012م.
- ظاهر القشي وآخرون ، **أثر غياب الاستراتيجية المحاسبية في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم على كفاءة الأداء** ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، العدد الثاني ، 2010م.
- **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين** ، منتدى الأعمال الفلسطيني ، مركز الدراسات والأبحاث ، مارس 2014م.
- عمر خلف فزع ، مشروعات الأعمال الصغيرة ... مرجع سبق ذكره.
- سمير زهير الصوص ، **بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة .. نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين** ، مكتب محافظة قلقيلية ، وزارة الاقتصاد الوطني ، فلسطين ، 2010م
- (4) سباح مصطفى عبد الفتى ، **تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية** ، وزارة المالية ، قطاع مكتب الوزير ، الإدارة المركزية للبحوث المالية و التنمية الإدارية ، 2007م ، ص 5.
- (5) نائر محمود رشيد وآخرون ، **استراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع إشارة إلى تجربة العراق** ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 5 ، العدد 10 ، 2013م ، ص 137.
- (6) **اجتماع خبراء حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية** " الإطار العام " ، المعهد العربي للتخطيط ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا " الإسكوا" ، الكويت ، نوفمبر 2012م ، ص 2.
- (7) **دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مؤسسة التمويل الدولية ، مجموعة البنك الدولي ، 2009م ، ص 7.
- (8) ظاهر القشي وآخرون ، **أثر غياب الاستراتيجية المحاسبية في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم على كفاءة الأداء...** ، مرجع سبق ذكره ، ص 4.
- (9) دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرجع سبق ذكره ، ص 15.
- (10) إيروول طابهاز ، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التحويلية التركية** ، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، 2002م ، ص 72.
- (11) أشرف محمد دوايه ، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** ، مجلة البحوث الإدارية ، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة ، السنة الرابعة والعشرون ، العدد الرابع ، أكتوبر ٢٠٠٦ م ، ص 6.

- (12) حسين عبد المطلب الأسرج ، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر.... مرجع سبق ذكره ، ص 24.
- (13) المرجع السابق مباشرة ، ص 25.
- (14) أشرف محمد دوابه ، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية... مرجع سبق ذكره ، ص 26. (15) المرجع السابق مباشرة ، ص 29.
- (16) محمد عبد الحميد محمد فرحان ، **التحويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة.. دراسة لأهم مصادر التمويل** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم المالية والمصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، المملكة العربية السعودية ، 2003م ، ص 42.
- (17) **مقترح لرؤية إستراتيجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة** ، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ، جمهورية مصر العربية ، موقع وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ، #7 http://www.mti.gov.eg/SME/Vision2.htm ، 2015/7/11م.
- (18) ، (19) ، (20) المرجع السابق مباشرة.
- (21) منذر واصف المصري ، **التنسيق والعلاقة بين أجهزة التشغيل والمؤسسات الإنتاجية ومنظومة تنمية الموارد البشرية** ، ورشة العمل الإقليمية الثانية لمخططي التشغيل ، منظمة العمل العربية ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، ديسمبر 2009م ، ص 34.
- (22) المرجع السابق مباشرة ، ص 35.
- (23) **التسويق الزراعي في الشرق الأدنى: التحديات وقضايا السياسات** ، المؤتمر الإقليمي التاسع والعشرون للشرق الأدنى ، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة " الفاو " ، القاهرة ، مارس 2008م ، ص 4.
- (24) **مستقبل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر** ، دليل بيت الحكمة لصانع القرار.. تجارب عالمية وخبرات استراتيجية ، بيت الحكمة للدراسات الاستراتيجية ، مصر ، العدد السادس ، نوفمبر 2012م ، ص 4.
- (25) **ملتقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة** ، نشرة اقتصادية شهرية ، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية ، العدد 48 ، أغسطس 2009م ، ص 14.
- (26) **أخبار المشروعات الصغيرة في الوطن العربي** ، نشرة نصف سنوية ، قسم دراسات المشروعات الصغيرة ، إدارة المشروعات الصغيرة. برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي ، دولة الكويت ، السنة الثالثة. العدد (1) ، يوليو 2013م ، ص 17.
- (27) **المشروعات الصغيرة والمتوسطة: ياقرة أمل للاقتصاد المصري** ، بنك التنمية الصناعية والعمال المصري ، إدارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي مارس 2009م ، ص 3.
- (28) سمير زهير الصوص ، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة ... مرجع سبق ذكره ، ص 33.
- (29) **حسين عبد المطلب الأسرج ، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر..... مرجع سبق ذكره ، ص 12.**
- (30) **ملتقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة** ، نشرة اقتصادية شهرية ، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية ، العدد 87 ، نوفمبر 2012م ، ص 7.
- (31) المرجع السابق مباشرة ، ص 8.
- (32) ملتقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، نشرة اقتصادية شهرية ، العدد 48 ،..... مرجع سبق ذكره ، ص 14.
- (33) سوق المشروعات الصغرى والمتوسطة ، سوق الأوراق المالية الليبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 23.
- (34) **المشروعات الصغيرة والمتوسطة: ياقرة أمل للاقتصاد المصري** ، بنك التنمية الصناعية والعمال المصري.... مرجع سبق ذكره ، ص 9.
- (35) موقع البنك المركزي المصري ، <http://www.sme-egypt.org/sites/Arabic/Pages/About-Us.aspx> ، 2014/6/2م.
- (36) موقع البرنامج المصري لتنمية المشروعات ، <http://eedegypt.org/w1/ar/main.php?id=1> ، 2014/6/2م.
- (37) موقع بوابة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، <http://www.namaa.gov.eg/default.aspx> ، 2014-6-2م.
- (38) موقع بنك مصر ، <http://www.banquemisr.com/sites/ArBM/Pages/sme.aspx> ، 2014/6/2م.
- (39) وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، المعهد المصرفي المصري ، البنك المركزي المصري ، <http://ebi.gov.eg/small-and-medium-nterprises/?lang=ar> ، 2015/7/13م.
- (40) المرجع السابق مباشرة.
- (41) نجلة مرتجي ، **المشروعات الصغيرة والتنمية الشاملة بالوطن العربي.. تجربة جامعة حلوان** ، المؤتمر التطبيقي الخليجي لأصحاب المشروعات الصغيرة ، البحرين ، سبتمبر 2003م ، ص 8.
- (42) المرجع السابق مباشرة ، ص 10.
- (43) منى عبد العال سيد دسوقي ، **سياسات التمكين الاقتصادي وتفعيل مشاركة المرأة في مجال المشروعات الصغيرة** ، المجلس القومي للمرأة ، مصر ، أغسطس 2012م ، ص 5.
- (44) موقع ريديك سوهاج ، #2 http://www.eedegypt.org/w1/ar/redec.php?id=2 ، 2015/7/13م .
- (45) المرجع السابق مباشرة.

المراجع

- (1) **اجتماع خبراء حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية** " الإطار العام " ، المعهد العربي للتخطيط ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا " الاسكوا " ، الكويت ، نوفمبر 2012م.
- (2) **أخبار المشروعات الصغيرة في الوطن العربي** ، نشرة نصف سنوية ، قسم دراسات المشروعات الصغيرة ، إدارة المشروعات الصغيرة. برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي ، دولة الكويت ، السنة الثالثة. العدد رقم (1) ، يوليو 2013م.
- (3) أشرف محمد دوابه ، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** ، مجلة البحوث الإدارية ، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة ، السنة الرابعة والعشرون ، العدد الرابع ، أكتوبر ٢٠٠٦ م.

- (4) **التسويق الزراعي في الشرق الأدنى: التحديات وقضايا السياسات**، المؤتمر الإقليمي التاسع والعشرون للشرق الأدنى، منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة " الفاو "، القاهرة، مارس 2008م.
- (5) **المشروعات الصغيرة والمتوسطة: بارقة أمل للاقتصاد المصري**، بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، إدارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي، مارس 2009م.
- (6) **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين**، منتدى الأعمال الفلسطيني، مركز الدراسات والأبحاث، مارس 2014م.
- (7) **ايروبل طابياز، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات التحويلية التركية**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2002م.
- (8) **ثائر محمود رشيد وآخرون، إستراتيجية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع إشارة إلى تجربة العراق**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 10، 2013م.
- (9) **حسين عبد المطلب الأسرح، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر**، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 229، مطابع مؤسسة الأهرام، القاهرة، أكتوبر 2006م.
- (10) **دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مؤسسة التمويل الدولية، مجموعة البنك الدولي، 2009م.
- (11) **سماح مصطفى عبد الفتى، تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية**، وزارة المالية، قطاع مكتب الوزير، الإدارة المركزية للبحوث المالية و التنمية الإدارية، 2007م.
- (12) **سهير زهير الصوص، بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة المتوسطة .. نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين**، مكتب محافظة قلقيلية، وزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين، 2010م.
- (13) **سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، سوق الأوراق المالية الليبي.. " نظرة مستقبلية نحو الاستثمار "، ليبيا، 2007م.
- (14) **ظاهر القشي وآخرون، أثر غياب الاستراتيجية الحاسبية في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم على كفاءة الأداء**، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثاني، 2010م.
- (15) **عصام الدين على العاصى، تطوير نظام المعلومات الصناعية بحاضرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، ندوة تطوير قطاع المعلومات الصناعية في الدول العربية، بيروت، نوفمبر 2010م.
- (16) **عمر خلف فزع، مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق.. التوطن والتمويل**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2013م.
- (17) **قانون رقم 141 لسنة 2004م بإصدار قانون تنمية المنشآت الصغيرة**، رئاسة الجمهورية المصرية، يونيو 2004م.
- (18) **محمد عبدالمجيد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة .. دراسة لأهم مصادر التمويل**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المملكة العربية السعودية، 2003م.
- (19) **مستقبل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر**، دليل بيت الحكمة لصانع القرار.. تجارب عالمية وخبرات استراتيجية، بيت الحكمة للدراسات الإستراتيجية، مصر، العدد السادس، نوفمبر 2012م.
- (20) **مقترح لروية إستراتيجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، موقع وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، <http://www.mti.gov.eg/SME/Vision2.htm#7>، 2015/7/11م.
- (21) **ملتقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، نشرة اقتصادية شهرية، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية، العدد 87، نوفمبر 2012م.
- (22) **ملتقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، نشرة اقتصادية شهرية، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية، العدد 48، أغسطس 2009م.
- (23) **منذر واصف المصري، التنسيق والعلاقة بين أجهزة التشغيل والمؤسسات الإنتاجية ومنظومة تنمية الموارد البشرية**، ورشة العمل الإقليمية الثانية لمخططي التشغيل، منظمة العمل العربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر 2009م.
- (24) **موقع البرنامج المصري لتنمية المشروعات**، <http://eedpegypt.org/w1/ar/main.php?id=1>، 2014/6/2م.
- (25) **موقع البنك المركزي المصري**، <http://www.sme-egypt.org/sites/Arabic/Pages/About-Us.aspx>، 2014/6/2م.
- (26) **موقع بنك مصر**، <http://www.banquemisr.com/sites/ArBM/Pages/sme.aspx>، 2014/6/2م.
- (27) **موقع بوابة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، <http://www.namaa.gov.eg/default.aspx>، 2014-6-2م.
- (28) **موقع ريديك سواهج**، <http://www.eedpegypt.org/w1/ar/redec.php?id=2>، 2015/7/13م.
- (29) **منى عبد العال سيد دسوقي، سياسات التمكين الاقتصادي وتفعيل مشاركة المرأة في مجال المشروعات الصغيرة**، المجلس القومي للمرأة، مصر، أغسطس 2012م.
- (30) **نجلة مرتجى، المشروعات الصغيرة والتنمية الشاملة بالوطن العربي .. تجربة جامعة حلوان**، المؤتمر التطبيقي الخليجي لأصحاب المشروعات الصغيرة، البحرين، سبتمبر 2003م.
- (31) **وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، <http://ebi.gov.eg/small-and-medium-nterprises/?lang=ar>، 2015/7/13م.
- (32) **ياسمين سعدون، المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة.. الواقع والآفاق**، مديرية الإحصاء الصناعي، العراق، 2012م.